رابطة برلمانيون لأجل القدس
Parliamentarians for Al Quds

تقرير
للأمم المتحدة

غزة وصلت إلى وضع كارثي بفعل 15 عامًا من الحصار

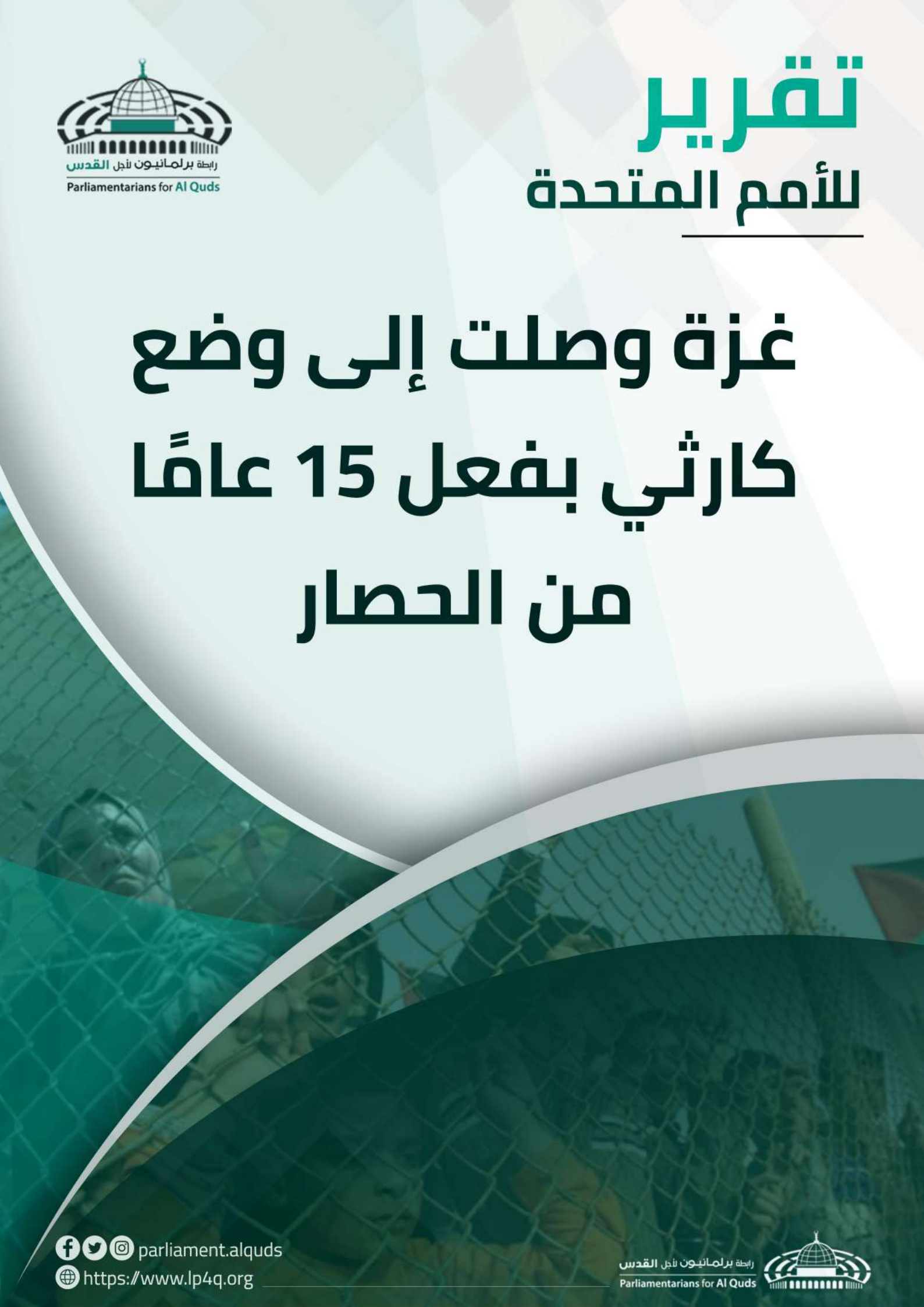

أصـدر مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلة، تقريرًا بمناسبة مرور 15 عامًا على الحصار المفروض على قطاع غزة.

وأكـد التقريـر، الصـادر خـلال يونيـو الماضـي، أن الحصـار يثيـر القلـق إزاء العقوبـات الجماعيـة وانتهـاكات محتملـة أخـرى بموجـب القانـون الدولـي الإنسـاني والقانـون الدولـي لحقـوق الإنسان، مشددة على أنه ينبغي رفعه بالكامل وفقًا لقرار مجلس الأمن 1860.

وبيـن، أن نحـو 2.1 مليـون فلسـطيني محاصريـن داخـل قطـاع غـزة، ولا تملـك الغالبيـة السـاحقة منهـم القـدرة علـى الوصـول إلـى بقيـة أنحـاء الأرض الفلسـطينية المحتلـة والعالـم الخارجـي، ممـا يحـد مـن إمكانيـة الحصـول علـى العـلاج الطبـي الـذي لا يتوفـر فـي غـزة ومؤسسـات التعليـم العالـي والتمتـع بالحيـاة الأسـرية والاجتماعيـة والعثـور علـى فرص العمل والفرص الاقتصادية.

وفيما يلي ملخص لأهم النقاط الذي ذكرت في التقرير:

- الحصار عزل القطاع عزلًا تامًا تقريبًا عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم, فيما يزيد الحصار البري والبحري والجوي من حدة القيود السابقة بدرجة كبيرة تحد من عدد الفئات المحددة من الأشخاص والبضائع التي يُسمح بدخولها عبر المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل.

- منذ بداية العام لم تصادق السلطات الإسرائيلية إلا على 64 بالمائة من الطلبات التي قدمها المرضى لمغادرة غزة من أجل الحصول على العلاج التخصصي في الضفة الغربية, والقدس الشرقية, في المواعيد المقررة لعلاجهم, وخلال السنوات السابقة, توفي مرضى وهم ينتظرون الرد على طلباتهم.

- السلطات المصرية أغلقت معبر رفح مع غزة لفترات طويلة بعد العام 2014, وفُتح في معظم الأوقات منذ منتصف العام 2018, وفُتح لمدة 95 يومًا من أصل 151 يومًا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2022.

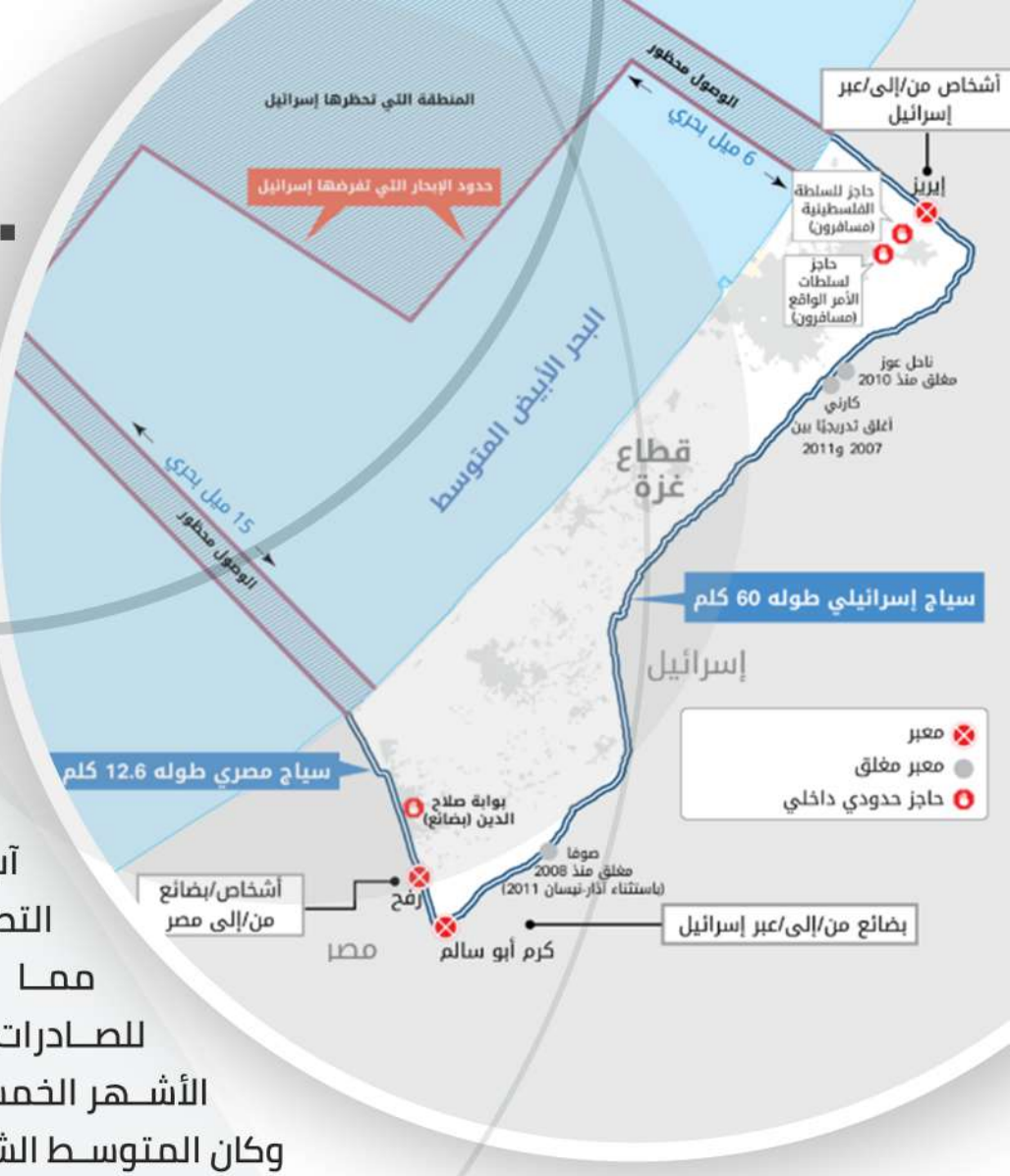

- في العام 2009 انخفض عدد الشاحنات التي تغادر غزة محملةً بالبضائع إلى شاحنتين فقط شهريًا، وبعد الحرب على القطاع عام 2014، استؤنفت عمليات النقل التجاري من غزة إلى الضفة الغربية، كما استؤنفت الصادرات إلى إسرائيل بدءًا من آذار/مارس 2015، وفي آب/أغسطس 2021، استُهل التصدير إلى مصر للمرة الأولى، مما رفع المتوسط الشهري للصادرات إلى 787 شاحنة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2022، وكان المتوسط الشهري يصل إلى 961 شاحنة قبل فرض الحصار.

- عدد الشاحنات التي دخلت غزة محملة بالبضائع خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2022، نحو 8,000 شاحنة في الشهر، وهو أقل بما نسبته 30 بالمائة من المتوسط الشهري خلال النصف الأول من العام 2007 قبل فرض الحصار، علمًا أنه منذ ذلك الحين، ازداد عدد السكان بما يربو على 50 بالمائة.

- القوات الإسرائيلية تفرض قيودًا جمة على الوصول إلى المناطق الواقعة على مسافة 300 متر على جانب غزة من السياج الحدودي مع إسرائيل، ولا تنعم المناطق التي تبعد عدة مئات من الأمتار عن هذا السياج بالأمان، مما يحول دون مزاولة الأعمال الزراعية فيها أو يعطلها.

- القوات الإسرائيلية تقيد الوصول إلى بحر غزة ولا تسمح حاليًا للصيادين إلا بالوصول إلى 50 بالمائة من مناطق الصيد المخصصة لهذه الغاية بموجب اتفاقيات أوسلو.

- مستويات البطالة في غزة من بين الأعلى في العالم، حيث وصل معدل العاطلين عن العمل خلال الربع الأول من العام 2022 إلى 46.6 بالمائة، ووصل معدل البطالة بين الشباب (الفئة العمرية 29-15 عامًا) إلى 62.5 بالمائة خلال الفترة نفسها.

- يواجه نحو 31 بالمائة من الأسر في غزة صعوبات في الوفاء باحتياجات التعليم الأساسية، كالرسوم المدرسية والكتب، بسبب شح الموارد المالية، فيما يحتاج 1.3 مليون من أصل 2.1 مليون فلسطيني في غزة (62 بالمائة) إلى المساعدات الغذائية.

- لا تستطيع محطة توليد كهرباء غزة، بقدراتها التشغيلية الحالية، إنتاج سوى 80 ميغاواط، وتكمّلها 120 ميغاواط من الكهرباء تم شراؤها من إسرائيل، وهو يلبي نحو 50 بالمائة من الطلب على الكهرباء في غزة (450-400 ميغاواط) فقط، وفي العام 2021، بلغ متوسط انقطاع الكهرباء المزمن 11 ساعة في اليوم.

- انقطاع الكهرباء لفترات طويلة يؤثر سلبًا على تقديم الخدمات الأساسية ويزيد من الأعباء، فيما نسبته 78 بالمائة من المياه المنقولة بالأنابيب غير صالحة للاستهلاك البشري.

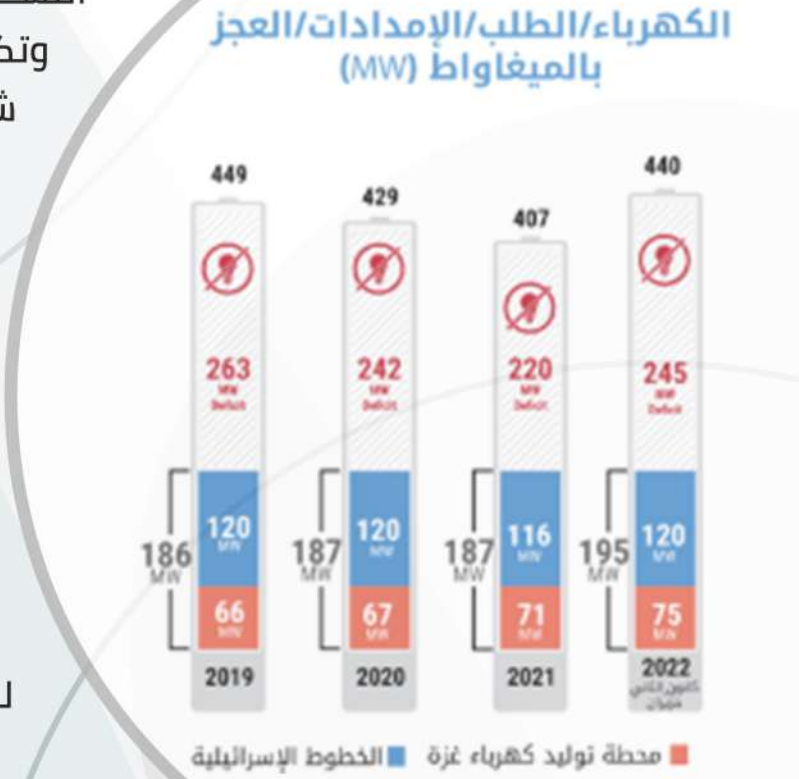

- القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية قوضت اقتصاد غزة، مما تسبب في ارتفاع مستويات البطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات، ويتعاظم أثر القيود على الوصول بفعل الجولات المتكررة من الأعمال القتالية، التي أسفرت عن ضياع الأصول وإصابة أشخاص بإعاقات طويلة الأمد، وأزمة الطاقة الحادة.

- تسببت القدرة المحدودة على الوصول إلى مواد البناء والمعدات الضرورية منذ العام 2007 في تأخير بناء المنازل والبنية التحتية اللازمة لمعالجة النمو السكاني والدمار الناجم عن الأعمال القتالية المتكررة والتأخر في إصلاحها وترميمها، وأفضى هذا الأمر إلى تراجع نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والصرف الصحي المتاحة في غزة وإطالة أمد تهجير أولئك الذين فقدوا منازلهم.